موجبات اقتضاء القياس النحوي في التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ) .

أ.م.د. غانم هاني كزار الناصريّ
جامعة بابل ـ كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية.

أ . د . هاشم جعفر حسين الموسوي
جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ قسم اللغة العربية.

البريد الإلكتروني

art.ghanim.kazar@uobabylon.edu.lq

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث.

الحمد لله ربّ العالمين ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على سفير المَلِك العلّام، أبي القاسم محمد خير الأنام، وعلى آله الطاهرين مصابيح الظلام، أمّا بعد:

فهذا بحث يتناول بالدراسة موضوعًا جديدًا، ذا صلة بأصول التفكير النحوي التي بنى عليها النحويون القواعد والأحكام النحوية، جاء بعنوان(**موجبات اقتضاء القياس النحويّ في التذييل والتكميل لأبي حيّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ))**، فقد احتفى هذا النحويّ بذكر آراء النحويين واختلافهم فيما يقتضيه القياس النحوي في المسألة الواحدة، وعرضَ أدلةَ كلّ واحد منهم وناقشها، ورجّح رأيًا منها، بناء على علل نحويّة ارتضاها، وحجج لغيره دفعها، وقد أكثر هذا العالم الجليل من استعمال ضابط اقتضاء القياس النحويّ في كتابه هذا الذي يمثل قمة نضجه الفكريّ، كثرة تستدعي الوقوف على مواضعها، ودراستها دراسة علمية مستفيضة، تقتضي كدّ الذهن والعين ورشح الجبين؛ من أجل الإحاطة بمضمونها وتفاصيلها.

واللهَ نسأل أنْ يعلّمنا ما ينفعنا وأنْ ينفعنا بما علّمنا، فلا علم لنا إلّا ما علّمنا إنّه هو العليم الحكيم.

كلمات مفتاحية: اقتضاء القياس ، القياس النحوي ، ما يقتضيه القياس ، أبو حيان ، التذييل والتكميل.

Abstract

In the name of God, the most gracious, the most merciful

Praise be to God, Lord of the worlds, Possessor of majesty and honor, and prayers and peace be upon the ambassador of the all-knowing King, Abi Al-Qasim Muhammad, the best of people, and upon his pure family, the lamps of darkness, as for after:

This research deals with the study of a new topic, related to the origins of grammatical thinking on which grammarians built grammatical rules and rulings, titled

((Requirements for the requirement of grammatical analogy in the appendix and completion of Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH))), this grammarian celebrated the mention of the opinions of the grammarians and their differences in what is required by the grammatical analogy in He presented the evidence of each one of them and discussed it, and preferred an

opinion from it, based on grammatical reasons that he accepted, and arguments for others that he refuted, A lot that requires standing on its positions, and studying it in an extensive scientific study, which requires the toil of the mind and the filtering of the eye. In order to take note of its content and details.

We ask God to teach us what benefits us and to benefit us with what He taught us. We have no knowledge except what He taught us. Indeed, He is the All-Knowing, the Wise.

Key words:

the requirement of analogy, the grammatical analogy, what is required by the analogy.

ـــ توطئة.

عُنِيَ هذا البحثُ بدراسة موجبات اقتضاء القياس النحويّ في كتاب(التذييل والتكميل) لأبي حيان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ)، وهو موضوعٌ ذو صلةٍ بأصول التفكير النحوي التي بنى عليها النحويون أُسسَ القواعد والأحكامَ النحويّة.

أمّا(القياس) فهو ركن العربية المكين الذي استند إليه النحويون بعد السماع، فحكَّموهما في ضبط أُصول المنظومة النحويّة وفروعها ، وإقرار أحكامها.

وأمّا قيد(الاقتضاء) ، فاستعمله أبو حيان للكشف عن الضوابط التي احتكم إليها النحويون في إجراء أركان القياس على الاستعمالات اللغويّة ، ليستقيم تركيب الكلام ويطَّردَ ، بحسب ضوابط الصنعة النحويّة تنظيرًا وتطبيقًا ، ثم بيان اختلاف النحويين في استنباط ذلك الاقتضاء وما يستتبعه من حكم نحويٍّ، بحسب الأدلّة التي تتوافر لكلِّ منهم، والقدرة على توظيفها في الاستنباط .

وأمّا قيد(موجبات) في عنوان البحث فللاحتراز عن الاقتضاء غير الواجب ، ذلك أنّ المعنى الاصطلاحي للاقتضاء الوارد في كتب النحويين لا يختلف عن المدلول اللغوي له ، ومفاده: أنّ الاقتضاء هو المطالبة بقضاء الأمر ، إمَّا على جهة الوجوب ، وإمّا على جهة لا توجب الحكم ولكنّها تقتضيه ، من باب احتياج الشيء إلى شيء آخر[١] ، فكان أن اختصَّ هذا البحث بالاقتضاء الذي يذكره أبو حيان لما وجب من الأحكام النحوية عنده.

وقد اختار الباحثانِ كتاب (التذييل والتكميل) ميدانًا للدراسة ، للأسباب الآتية:

(١) ينظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) (ق ض ى) ٦/ ٢٤٦٣، ولسان العرب (ق ض ى) ١٨٦/١٥ ــ ١٨٧، والقاموس المحيط (ق ض ى)٤/ ٣٧٩، وتاج العروس (ق ض ي) ٢٩ / ٢٩٦ ــ ٢٩٧ .

١ــ إنّ الكتاب يُمثِّل سجلًا ناضجًا للفكر النحوي في القرن الثامن الهجري، بأصوله التنظيرية وفروعه التطبيقية ، وقد كثُر فيه استعمال ضابط اقتضاء القياس كثرةً ترشدُ الدارسَ إلى الخوض في هذا المبحث من الكتاب ، وتوجبُ كدَّ الذهنِ ورشح العينِ للإحاطة بمضمونه وتفاصيله.

٢ــ احتكام أبي حيان إلى اقتضاء القياس في أنواعٍ متعدِّدةٍ منه، كقياس الشبه ، وقياس المخالفة ، وقياس النقيض ، وغير ذلك ممّا يكشف عن الفكر النحويّ لهذا العالم الجليل في النظر إلى أصول المسائل ، والتدبُّر في الكشف عن مبانيها وتفاصيل إقرار إحكامها.

٣ــ احتفاء أبي حيان بذكر اختلاف النحويين في موجبات اقتضاء القياس في المسألة الواحدة ، ثم مفاتشةِ أدلّةِ كلِّ واحدٍ منهم ، وترجيحِه رأياً ما ، بحسب عللٍ ارتضاها، وحججٍ لغيره دفعها.

وقد بُوِّبت المادةُ المُستقراةُ في مسائلَ نحويّةٍ، انتظمتها ثلاثة مطالبَ، هي:

المطلب الأول: مسائل اقتضاء القياس النحوي في الأسماء.

والمطلب الثاني: مسائل اقتضاء القياس النحوي في الأفعال.

والمطلب الثالث: مسائل اقتضاء القياس النحوي في الحروف.

وخُتمَ البحث بأهمِّ النتائج المستنبطة ، وثبتٍ بالمصادر والمراجع . نسألُ الله السداد والتوفيق.

المطلب الأوّل: مسائل اقتضاء القياس النحويّ في الأسماء.

ــ خبر(لا) النافية.

في مبحث الأدوات المحمولة على (ليس) في المعنى والعمل ، تكلّم أبو حيان على رفع الخبر أو نصبه مع (لا) النافية للواحد أو النافية للمجموع ، ذلك أنّ الجامع بينهما هو معنى النفي من جهة ، ودخولهما على الاسم النكرة، لذا كان الكلام على هذا الحكم متداخلًا في عدد من الكتب النحوية ، وفيه يستقري النحوي الأوجه المحتملة في استعمالات لغوية تشتمل على تراكيب (لا) النافية[٢]، ومن ذلك ما نقله أبو حيان عن ضياء الدين بن العِلج (من علماء القرن السابع الهجري)، إذ قال:((وفي البسيط[٣]: وأمّا بنو تميم فالقياسُ عندهم عدمُ الحمل على (ليس)، وكذلك في الثاني، يعني في نحو:(لا رجلَ قائمٌ). قال: لأنّهم إذا امتنعوا من الحمل الموافقِ فالمخالفِ أولى، وهو ظاهرُ كلام الزمخشري(ت٥٣٨هـ)؛ لأنّه قال: هي في قول أهل الحجاز: (لا رجلَ أفضلُ منك)، وأمّا قول حاتم:

..... **وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ**

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢٩٧/٢- ٢٩٩، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣٦/٣، وشرح كتاب سيبويه، للرماني ٤٠٣، وشرح المفصل ٢٦٣/١-٢٦٤.

(٣) ينظر: البسيط في النحو ٥٠/٢.

فيحتملُ أن يتركَ طَائِيَّتَه إلى الحجازيّة، ويحتملُ أن لا يكونَ خبرًا، لكنّه صفةٌ على موضع(لا) وما بعدها))[٤].

ويتضح من النصّ أنّ ابن العلج يشركُ حكمَ(لا) التميمية في ترك إعمالها في الخبر بحكم(لا) النافية للجنس، بحجة أن القياس يقتضي ذلك؛(لأنّهم إذا امتنعوا من الحمل الموافق فالمخالف أولى).

وبيان ذلك أنّ بني تميم لا يعملون(لا) عمل(ليس) بخلاف أهل الحجاز، وهو الموافق للسماع، لقلّة ورود خبرها المنصوب في الكلام وندرته[٥]، والموافق للقياس، لأنّها تنفي زمنًا واحدًا وهو المستقبل بخلاف(ليس)، فإنها لنفي الحال عند الإطلاق، ولنفي الأزمنة الأُخر مع القرينة فنقص الشبه بينهما من هذه الجهة فلم تعمل(لا) النافية عملها، أو لأنّها ليست من الحروف المختصّة، إذ تدخل على الاسم، نحو (لا زيدٌ قائمٌ)، وعلى الفعل، نحو:(لا يقوم زيدٌ)، فحقُّها أن لا تعمل[٦]، ولمّا كانت(ما) موافقة لـ (ليس) في المعنى ، ومع ذلك لم تعمل، كان الأولى في القياس أن تُهمل(لا) النافية للجنس، لأنّها محمولة في العمل على(إنّ) المشبّهة بالفعل المؤكِّدة، وهو حملٌ على النقيض لا على الموافقة في المعنى[٧]، لذا كان قياس الحكم بإهمالها أولى وأوفق للقواعد النحوية المبنية على النظر في العلل الجامعة واستنباط الأحكام بموجبها. ثم يستدلُّ ابن العلج لهذا القياس بما خرّج به الزمخشري[٨] ،

البيتَ المنسوبَ إلى حاتم الطائي[٩]:

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ.

إذ احتمل فيه وجهين نحويين، هما:

الأول: أنّ الشاعر(حاتم الطائي) قد ترك لهجة قبيلته، فذكرَ خبر(لا) النافية للجنس مُوافقَةً للهجة الحجاز، والطائيون يحذفون ، والحذفُ في هذا الباب مُؤشِّر على ترك عمل (لا) في الجزأين ، ولعلّ ترك الشاعر لهجته على خلاف ما جُبل عليه في النطق، يرجع إلى أنّ لهجة الحجاز هي اللغة العالية التي نزل بها القرآن الكريم ، وقد أُعملت فيها (لا) النافية في الخبر.

الثاني: أنّ الشاعر جرى على لهجة قبيلته في قيلته هذا، وأنّ (مصبوح) ليس خبرًا لـ(لا) النافية للجنس، بل هو صفة مرفوعة على محل (لا) واسمها؛ لأنّ (لا) وما بعدها في موضع اسم مبتدأ والعطف على المحل حكم جائز في التوابع كما استقرّ عند النحويين، والخبر على هذا محذوف موافق لما جرى عند الطائيين[10].

---

(٤) التذييل والتكميل: ٢٨٥/٤.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٢/٤، و٢١٠/٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٩٣.
(٦) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٧٦٨، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٤٢/٢.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٢٦٤/١.
(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٥١.
(٩) البيت من البسيط، ديوانه: ٢٩٤.
(10) ينظر: كتاب سيبويه ٢٩٢/٢، والمقتضب ٣٧٠/٤، والأصول في النحو ٣٨٥/١، والإيضاح العضدي ٢٤١، والتبيين عن مذاهب

أمّا أبو حيان ففاتش المسألة واستعمل موجب اقتضاء القياس لإقرار حكمها، فبيَّن الآتي:

الأوّل: أنّ الاحتمال واردٌ بأنّ بني تميم يمكن أنْ يجاروا الحجازيين في ذكر خبر(لا) النافية للجنس، وإنّما اختار بني تميم في نصِّه لا الطائيين كما ورد عند الزمخشري، ليشير إلى أنّ التميميين لا يذكرون خبرها أصلًا ، ويعدّونه من الأصول المرفوضة، وأن الطائيين وافقوهم على ذلك[١١]، ولربّما أراد بذكر بني تميم أنّ البيت ليس لحاتم الطائي كما ذكره الزمخشري ونقله عنه ابن العلج ، وبذلك ينتفي الاحتمال الأول الذي خُرِّج عليه البيت، ذلك أنّ الشاعر ليس من طيِّئ ، فخرج إلى لهجة الحجاز، ويعضّد ذلك أنّ البيت لم يُنسَب في كتب المتقدمين[١٢]، وأنّ بعض النحويين شكّ في نسبته إلى حاتم الطائي، ونسبه إلى غيره[13].

الثاني: قرّر أبو حيان أنّ اقتضاء القياس يوجب أنْ يكون (مصبوح) خبرًا مرفوعًا لـ(لا) النافية للجنس، حملًا لها على نقيضتها في المعنى (إنّ) الموكِّدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وأنّ ما ذكره ابن العلج من قياس في نصِّه لا يصحُّ.
وللباحثينِ أن يقولا في المسألة الآتي:

١- إنّ ما ذكره أبو حيان من موجب لاقتضاء القياس أولى، ذلك أنّ النحويين يعمدون إلى التفريق في الأحكام بين الأدوات المتشابهة في البنية، فـ(لا) النافية للواحد محمولة على قياس الشبه بـ(ليس)، على حين أنّ (لا) النافية للجنس محمولة على(إنّ) المؤكِّدة بقياس النقيض، وعلى نحو من هذا جرت أحكامُهم، ومثله ما فرّقوا به بين(إنْ) المخففة غير العاملة و(أنْ) المخففة العاملة[١٤].

٢- إنّ القول بأنّ الشاعر قد ترك لهجته إلى لهجة أخرى في البيت المذكور أمرٌ مستبعدٌ، ولاسيّما أنّ المحققين من النحويين قد أثبتوا أنّ البيت ليس لحاتم الطائي، يقول ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في نسبة الزمخشري البيت إلى حاتم:((فأنشده لحاتم الطائيّ، وما أظُنُّه له))[١٥]، وصرّح ابن هشام(ت٧٦١هـ) بنسبة البيت، فقال:((والصوابُ أنَّه لرجلٍ جاهليٍّ من بني النبيت, اجتمعَ هو وحاتمٌ والنابغةُ الذبياني عند ماويَةَ بنت عَفْزَر خاطبينَ لها, فقدَّمتْ حاتمًا عليهم وتزوَّجَتْهُ, فقال هذا الرجل:

هـلّا سألـتِ النَّبيتينَ ما حَسَبِي عِنْدَ الشتاءِ إذا مـا هَـبَّـتِ الـرِّيـحُ

وَرَدَّ جَـازِرُهُمْ حَـرْفًـا مَصَرَّمـةً في الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلاءِ تَمْلِيحُ

وإِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَـرِيـمَ مِـنَ الْـوِلْـدَانِ مَـصْبُوحُ))[١٦].

النحويين ٣٤٦/١، وشرح المفصل ٢٦٦/١.
(١١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٥٢، وشرح المفصل ٢٦٥/١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٤٠/١، وارتشاف
الضرب ١٣٠٠/٣.
(١٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢٩٢/٢، والمقتضب ٤/ ٣٧٠، والأصول في النحو ٣٨٥/١، والإيضاح العضدي ٢٤١.
(13) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧١/٢، وشرح المفصل٢٦٥/١، و تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٢٣.
(١٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٣/٢- ٣٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٧٧-٣٨٠.
(١٥) شرح المفصّل: ٢٦٥/١.
(١٦) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٢٣.

٣- إنّ جعلَ(مصبوح) صفةً يُوجب تقدير خبر محذوف بلا مسوّغ له في المعنى، ذلك أنّ معنى البيت قد تمَّ بذكره بلا موجبٍ لزيادةِ غيرِه، والثابتُ أنّ عدم التقدير أولى من التقدير .

ــ تمييز(ذا) في(حبّذا) .

جوّز النحويون تقديم التمييز على مخصوص(حبّذا) وتأخيره مستندين في ذلك إلى ما ورد من الكلام العربي الفصيح، فمن تقديمه قول الشاعر[١٧]:

ألا حَبَّذا قَـومًا سُلَيمُ فإنَّهُمْ وَفَوْا وتَواصَوْا بالإعانِة والنَّصْرِ.

ومن تأخيره قول الشاعر[١٨]:

حَبَّذا الصَّبرُ شِيمةً لامْرِيءٍ رَا مَ مُباراةَ مُـولَـعٍ بِـالْمَـعَـالِـــي.

بيد أنّ ابن مالك(ت٦٧١هـ) يرى أنّ تقديم التمييز على المخصوص أجود من تأخيره عنه، نحو: حبّذا رجلًا زيدٌ، وحبّذا غلامينِ ابناك، وحبّذا رجالًا الزيدون، وقد استند في رأيه هذا إلى علة نحوية صناعية، هي أن

(حبّ) فعل عامل في الفاعل(ذا) وتمييزه' وهو فعل جامد ضعيف لا يعمل إذا تأخر التمييز وانفصل عن عامله بالمخصوص، قال:((فإذا قُدّم عليه المخصوص وأُخّر هو في كل واحد من هذه الأمثلة فهو سهل يسير واستعماله كثير، إلّا أنّ الأول الأولى والأكثر.))[١٩]، ويعني بالأول تقديم التمييز على المخصوص.

وما اختار ابن مالك مخالف لما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)، فإنّه يؤخر التمييز اعتمادًا على المعنى أيِ النصب بعد تمام معنى الجملة؛ ليكون التمييز رافعًا لإبهام معناها، والعامل فيه تمام الكلام ذلك أنّ(حبذا) على الرغم من أنّها جملة تامة إعرابيًا(فعل وفاعل) لا يتم معه المعنى، قال:((ضَعْفُ حَبَّذا رجلًا زيدٌ يؤكَّد عندك ضَعفَ حَبَّ؛ ألا ترى أنّهم إنّما ينصبون بعد تمام الكلام، ولمّا لم يستقلّ (حَبَّ) بـ(ذا) ــ وإن كان في الأصل فعلًا وفاعلًا ــ ضَعُفَ، نحو: حَبَّذا رجلًا زيدٌ؛ لأنَّ الجملة لم تتمّ بعد وإنْ كان قد تقدم فعل وفاعل، فإذا تأخَّر بعد زيد جاء بعد استقلال الكلام، فحسُن النصب))[٢٠].

ويبدو أنّ ابن السِّيد البطليوسي(ت٥٢١هـ) قد استحسن رأي أبي عليّ الفارسيّ، وشايعه فيما ذهب إليه، فقال بعد أن ذكر قول جرير[٢١]:

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وحبَّذَا ساكِنُ الرَّيَان مَنْ كَانَا.

---

(١٧) البيت من الطويل، غير منسوب، وهو من شواهد: شرح التسهيل للناظم ٢٨/٣، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفواعد ٢٥٩٥/٥، والمقاصد الشافية ٥٦٠/٤.

(١٨) البيت من الخفيف، لرجل من طيئ في: التذييل والتكميل١٦٦/١٠، وغير منسوب في: المعجم المفصل في شواهد العربية٤٠٨/٦

(١٩) شرح التسهيل للناظم: ٢٧/٣.

(٢٠) التذييل والتكميل: ١٦٧/١٠.

(٢١) البيت من الطويل، ديوانه: ١٦٥.

((مِن جبلٍ: في موضع نصب على التمييز، والعامل فيه معنى الجملة المقدمة، كأنّه قال: هو حبيب إليّ من بين الجبال، أو اخصه بمحبتي من بين الجبال))[٢٢].

ويرى أبو حيان أنّ القياس النحوي يقتضي عدم جواز تقديم المخصوص على التمييز، قال:((مَن أَبقى (حَبَّ) و(ذا) على أصلهما من الفعل والفاعل — كما ذهب إليه المصنف — فالذي يقتضيه مذهبه هو ما قاله المصنف من أنَّ تقديمه أجود، وأنَّ تأخيره ضعيف؛ لأنَّ العامل فيه عنده هو (حَبَّ)، فيكون ذلك فصلًا بين العامل والمعمول بالمخصوص، ويَقوى ضعفُه إذا أعربنا المخصوص خبر مبتدأ محذوف، فيصير فصلًا بجملة بين العامل والمعمول، وليست جملةً اعتراضية، فكان القياس يقتضي ألّا يجوز ذلك))[٢٣].

وقد استدل أبو حيان بما يأتي:

١ــ إنّ الظاهر من كلام ابن مالك أنّه رجح التقديم؛ لأنّه قدّم في كلامه التقديم على التأخير، قال أبو حيان: ((وظاهر قول المصنف وقد يكون قبله أو بعده تمييز أنّ الأولى أن يتقدم التمييز على المخصوص، وذلك من حيث قُدِّم تقديمه على المخصوص على تأخيره))[٢٤]، ويعضّد ذلك بتصريح ابن مالك، قائلًا:((وقد صرَّح بذلك في الشرح، قال فيه: وإذا قُدِّم عليه المخصوص، وأُخِّر هو ــ يعني التمييز ــ فهو سهل يسير، واستعمالُه كثير، إلّا أنَّ الأوَّل أَولى وأكثر، ويعني بالأوَّل تقديم التمييز على المخصوص))[٢٥].

٢– إنّ أبا حيان يعضد رأي ابن مالك بأنّ المخصوص إذا تأخر سيفصل بينه وبين عامله جملة(المبتدأ المقدر والمخصوص الذي يعرب خبرًا) وهي جملة ليست اعتراضية ليصح طرحها في الإعراب وإزالة أثرها الإعرابي فيكون العامل والمعمول على نية الاتصال، كما هو الحال بالفصل بين المتلازمين أو المتضايفين بالجملة الاعتراضية[٢٦].

٣ــ يستدرك أبو حيان على مباني هذه المسألة بأنّ هذا الحكم إنّما يكون إذا أخذنا بالرأي القائل بأنّ(حبّ) و(ذا) كلمتان وهما فعل وفاعل، وإلّا لا يصح إنْ كان(حبذا) اسمًا واحدًا يعرب مبتدأ، لأنّ الحكم سيكون للجملة الاسمية، وأحكام المبتدأ والخبر تختلف في العامل والمعمول.

والذي يميل إليه الباحثان هو ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ، فهو الراجح عندهما على ما يقتضيه القياس النحوي الذي ركن إليه أبو حيان، وقد استدلا على ذلك بما يأتي:

١ــ جعل النحويون جلّ المنصوبات فضلة، قال الرضيّ(ت٦٨٦هـ):((والحق أنْ يقال: النصب علامة الفضْلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة، والحال والتمييز والمستثنى، وأمّا سائر المنصوبات فعُمد شبّهت بالفضْلات كاسم(إنّ) واسم (لا) التبرئة، وخبر(ما الحجازية)، وخبر (كان) واخواتها))[٢٧]، وقد بيّن النحويون المقصود بالفضلة بقولهم:((والمراد بالفضْلة ما يقع بعد تمام الجملة))[٢٨].

---

(٢٢) الحلل في شرح أبيات الجمل: ٨٥.
(٢٣) التذييل والتكميل: ١٦٨/١٠.
(٢٤) المصدر نفسه: ١٦٦/١٠.
(٢٥) التذييل والتكميل: ١٦٧/١٠.
(٢٦) المصدر نفسه: ١٦٨/١٠.
(٢٧) شرح الرضي على الكافية: ٢٩٥/١.
(٢٨) شرح شذور الذهب: ٢٣٥.

٢ــ الدليل على أنّ هذا التمييز منصوب عن تمام الكلام أنّه يصح الاستغناء عنه، فلا يخلُّ حذفه في بناء التركيب ولا في معناه، وقد جاء حذفه في الكلام العربي الفصيح، قال الحطيئة[٢٩]:

أَلا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وَهِنْدٌ أَتَى مِن دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ.

وقال الآخر[٣٠]:

ألا حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّـهُ إِذَا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فَـلاَ حَـبَّـذَا هِـيَا.

وقال الآخر[٣١]:

أَلاَ حَبَّذَا عَـاذِرِي فِـي الهَوَى وَلاَ حَـبَّـذَا الـعَـاذِلُ الـجَـاهِـلُ.

٣ــ لمّا كان التمييز في جملة(حبّذا) فضلة يصح الاستغناء عنه أجاز النحويون الفصل بينه وبين مميزه وهو(ذا) قال الرضيّ:((وأمّا الفصل بين(ذا) في (حبّذا) وتمييزه فلجواز الاستغناء عنه، فلذا قيل: حبّذا زيدٌ رجلًا))[٣٢].

٤ــ إنّ مقتضى القياس الذي أوجبه أبو حيان ضعيف؛ فلا سماع يؤيّده ولا قياس يعضّده، وإنّما استدل بظاهر كلام ابن مالك، لا بل القياس يوجب تأخيره قياسًا على(نعم)، قال الشاطبيّ(ت٧٩٠هـ):((وإنْ كان تمييزًا فإنَّما يصلح تمييزًا لـ(ذا) لا للمخصوص، وعند ذلك لا ينبغي أن يَلِيه وإنْ كان تمييزًا له، قياسًا على التمييز في(نعم، وبئس)؛ لأنّ عامة السماع على تأخير التمييز عن المخصوص في باب(نعم) فكذلك ينبغي هنا لاتحاد البابين في المعنى وكثير من الأحكام))[٣٣].

٥ــ إنّ تمام الكلام الذي استند إليه أبو عليّ الفارسيّ يعد موجّهًا قويًا في كلّ زائد عن أصل التركيب، وقد اتخذه النحويون علة نحوية تفسيرية لوجود النصب في المفردات النحوية الزائدة على أصل الإسناد، كالمنصوبات الرئيسة، ومنها التمييز، قال ابن الصائغ(ت٧٢٠هـ):((التّمييز– ويسمّى مميّزًا، وتمييزًا، ومفسّرًا، وتفسيرًا وهو يشبه الحال؛ كونه اسمًا نكرةً يأتي بعد تمام الكلام))[٣٤].

---

(٢٩) البيت من الطويل، ديوانه: ٧١.

(٣٠) البيت من الطويل، غير منسوب، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية١١١٦/٢، وشرح الأشموني٢٩٣/٢، وشرح التصريح٨٨/٢.

(٣١) البيت من المتقارب، غير منسوب، وهو من شواهد: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ٢/ ٤٦٣

، وأوضح المسالك ٢٥١/٣، والمقاصد النحوية ١٥١٦/٤،

(٣٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٤٩/٤.

(٣٣) المقاصد الشافية: ٥٥٩/٤.

(٣٤) اللمحة في شرح الملحة: ٤٠١/١.

المطلب الثاني: مسائل اقتضاء القياس النحويّ في الأفعال.

ـ الإلغاء والتعليق مع تقدّم الفعل.

من المعلوم أنّ الإلغاء والتعليق من طوارئ جملة(ظنّ وأخواتها)، إذ إنّ الأصل أن يرد الفعل أولًا ثم يعمل عمله فينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، غير أنّ هذا الأصل يطرأ عليه التغيير بحسب مقتضى حال الكلام، إذ إنّ للمتكلم مقاصد يؤديها بأنماطٍ متنوعة من التراكيب، ومن ذلك ما ورد في نحو قولهم:(ظننْتُ زيدٌ قائمٌ)[٣٥]، فقد اختلف النحويون في توجيه هذا التركيب، فذهب الكوفيون إلى جواز إلغاء عمل الفعل وإنْ كان متقدمًا على المعمولين، وخالفهم البصريون[٣٦]، ولم يجيزوا ذلك، حتى إنّ سيبويه(ت١٨٠هـ) وصف هذا الاستعمال المذكور بالقبح[٣٧]، فأمّا الكوفيون فاستدلوا له بالسماع، ومنه قول كعب بن زهير[٣٨]:

أَرْجُـو وَآمُـلُ أَنْ تَـدْنُـوَ مَـوَدَّتُـهَا وَمَـا إِخَـالُ لَـدَيْـنَـا مِنْكِ تَنْويلُ.

فظاهره أنّ الشاعر ألغى عمل (إخالُ) في معوليها(لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْويلُ) مع أنّ الفعل متقدم، وهو شاهد للكوفيين على رأيهم ، واستدلوا أيضًا بقول الشاعر[٣٩]:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ ملَاكُ الشيمَةِ الأَدَبُ.

أمّا البصريون فلم يجوّزوا إلغاء الفعل المتقدّم، وخرّجوا رفع الاسمين بعده على وجهين، **الأول:** أنّ الفعل معلّق عن نصب المفعولين بلام الابتداء، والتقدير:(ظننتُ لزيدٌ قادمٌ ، وما إخالُ لَلدينا منك تنويلُ، ورأيتُ لَملاكُ الشيمة الأدبُ)، والجملة الاسمية في محل نصب المفعولين، وعليه يكون الفعل القلبي معلّقًا عن المفعولين لفظًا لا معنى، وهو تأويل سيبويه[٤٠]، والثاني: أنّ الفعل عاملٌ في المفعولين بتقدير ضمير الشأن، أي:(ظننتُه زيدٌ قادمٌ ، وما إخاله لدينا منك تنويلُ، ورأيتُه ملاكُ الشيمة الأدبُ)، فالضمير المقدّر في محل نصب المفعول الأول، والجملة الاسمية(ملاكُ الشيمة الأدبُ) في محل نصب المفعول الثاني، وهو ترجيح ابن مالك[٤١].

وقد حقّق أبو حيان مباني هذه المسألة، فاختار رأي البصريين، وأنعم النظر في ترجيح أحد تأويلي البصريين على الآخر، فاختار رأي سيبويه، واستعمل موجب اقتضاء القياس في تضعيف التأويل الآخر، قال:

---

(٣٥) ينظر: كتاب سيبويه ٥٦/١.
(٣٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٣١٤/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٦٠/١
(٣٧) ينظر: كتاب سيبويه ١٢٤/١، وشرح التسهيل ٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٦٧/٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٦٠/١.
(٣٨) البيت من البسيط، ديوانه: ٦٠.
(٣٩) البيت من البسيط، منسوب إلى رجل من بنى فَزَارَة ، وهو من شواهد: الحماسة البصرية ٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٦/٤، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٤٨/١، والتذييل والتكميل ٥٨/٦.
(٤٠) ينظر: كتاب سيبويه ٥٦/١.
(٤١) ينظر: شرح التسهيل ٨٦/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٣١٤/١، وشرح الرضي على الكافية ١٥٦/٤.

((والذي يقتضيه النظر ترجيحُ ما ذهب إليه (س)، لأنه كثيرًا ما يلحظ المعنى، ففي ما اختاره حذفُ حرفٍ مؤكِّدٍ لا عملَ لـ(ظنّ) فيه، ولا موضعَ له من الإعراب، ولم يخلُ الفعلُ من العمل في الموضع. وفيما ذكره المصنِّفُ حذفُ اسمٍ معمولٍ لـ(ظنّ)، وحذفُ غير المعمول أولى من حذف المعمول، وأيضًا فإنّه مبهم يفسِّره ما بعده، فالقياسُ يقتضي ألّا يجوزَ حذفُه، كما لم يَجزْ بعد(رُبّ)...))[٤٢]، وتتضح الأدلة التي استند إليها في ترجيحه رأي سيبويه بالآتي:

١- إنّ حذفَ حرفٍ زائدٍ ليس معمولًا لـ(ظنّ)، فائدتُه توكيدُ معنى الظنّ، في رأي سيبويه، أولى من حذف ضمير الشأن الذي هو معمول(ظنّ) ، إذ هو في محلِّ نصب المفعول به الأول.

٢- إنّ الفعل في رأي سيبويه باقٍ على عمله في المفعولين في المعنى وإنْ عُلِّق بلام الابتداء، إذ التعليق هو ((ترك العمل لفظًا لا معنى لمانع))[٤٣]، ومفاده أنّ المعمولينِ المرفوعينِ بعد اللام هما في محلِّ نصب مفعولي(ظنّ)، على حين أنّ هذا العمل للفعل منتفٍ في تأويل غير سيبويه .

٣- إنّ اقتضاء القياس موجبٌ لذكر ضمير الشأن في نحو:(ظننتُ زيدٌ ناجحٌ)، لأنه تفسيرٌ لما بعده فلا يجوز حذفه، قياسًا لوجوب ذكرِهِ مع أدوات أُخَر، كـ(رُبَّ) في نحو:(رُبّه رجلًا)، إذ هو تفسيرٌ للتمييز بعده[٤٤]، وعليه يضعف التأويل الذي رجّحه ابن مالك، وفيه حذفُ ضميرِ الشأنِ المفسِّرِ للجملة الاسمية بعده.

والباحثان يرجحان رأي سيبويه في هذه المسألة، ويستدلان لترجيح أبي حيان بأدلة أُخر تضاف إلى ما ذكره ، وهي:

١- إنّ الطارئ في الكلام ممّا يلجأ إليه المتكلِّم لغرض دلالي يقصده، ولعلّ هذا المقصد يتضح بتقديم الفعل على المعمولين وإعماله فيهما، ذلك أن المتكلِّم قد بنى كلامه على إخبار المخاطب بما عنده في ذلك الخبر، من علمٍ أو ظنٍّ، لذا لا بدّ هنا من الإعمال، إذ قصدُ الكلام مبنيٌّ على صدارة الفعل وتأخُّر المفعولين[٤٥]، وهذا مناسب لتأويل سيبويه، إذ أعمل الفعلَ محلًّا في المفعولين بتقدير لامٍ وظيفتُها الابتداءُ بجملة اسمية، زادت على توكيد الظنِّ بها توكيدًا آخر، لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت وتقوية المعنى .

على حين أنَ تأويل ضميرٍ محذوفٍ لا يجوز أنْ يظهر، ممّا يفقد التركيب مزيّة تعدُّد وسائل التوكيد المناسبة لتغير التركيب الأصلي إلى تركيب طارئ، ذكر أبو حيان أنّ((جوازه لا يدلُّ على سماعه))[٤٦]،

وأنّ سيبويه لربّما((أجازه بالقياس))[٤٧].

---

(٤٢) التذييل والتكميل: ٦٨/٦.
(٤٣) توضيح المقاصد والمسالك: ٥٥٨/١.
(٤٤) ينظر: شرح التسهيل ١٨٤/٣.
(٤٥) ينظر: كتاب سيبويه ٥٦/١، ١٢٠ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٦٨/٢- ٤٦٩.
(٤٦) التذييل والتكميل: ٦٩/٦.
(٤٧) التذييل والتكميل: ٦٩/٦.

٢- بناء على النقطة التي سبقت، كان موجب اقتضاء القياس عند أبي حيان دليلًا على ضعف الرأي القائل بتقدير ضمير شأن محذوف، إذ إنّ هذا الاستعمال لا يجوز فيه حذف ضمير الشأن، إنْ أُريد تخريجُ مخالفةِ التركيبِ للضوابط النحوية علي هذا الحذف.

٣- إنّ الثابت عند النحويين أنّ عوامل النصب لفظية[٤٨]، فلمّا نصبت(ظننتُ) المفعولين محلًّا ، كانت أولى بالعمل، لا الإلغاء كما يقول الكوفيون.

ــ إلغاء عمل(كان، وليس، وإنّ المشبّهة بالفعل).

نقل أبو حيان قياس النحويين في وجوب إلغاء عمل الأفعال، فبيّن أنّ الأصل في الإلغاء أنْ يقع في باب (ظنّ وأخواتها)، إذا تأخّر الفعل عن المعمولين، فإنْ تقدّم الفعل فلا يجوز أنْ يُلغى، وما ورد في السماع ممّا ظاهره إلغاء الفعل المتقدّم، أوّله سيبويه على التعليق بتقدير لام الابتداء، وأوّله آخرون على تقدير ضمير الشأن ، وقد تقدّم تفصيل ذلك في المسألة التي سبقت، ثم يُحمَل على هذا الحكم ما نُقل من شواهد، ظاهرُها إلغاءُ عمل أدوات أُخَر، منها(كان، وليس، وإنّ المشبّهة بالفعل)، إذ قدّر لها النحويون ضمير شأن محذوفاً [٤٩]، فمثال ما ورد في(كان)، قولُ العُجَيْر السَّلُولِي[٥٠]:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ: شامِتٌ وآخَـرُ مُثْنِ بالّـذي كُنتُ أَصْنَعُ

ومثال ما ورد في (ليس) قول هِشام بن عُقْبَة[٥١]:

هِـيَ الشِّفاءُ لِـداءٍ لَـوْ ظَفِرتُ بِهَـا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

ومثال ما ورد في (إنَّ) من أخوات (ليس) قول الشاعر[٥٢]:

إنَّ مَـنْ يَـدْخُلِ الكَنِيْسَـةَ يَـوْمًـا يَـلْـقَ فِـيـهَا جَـآذِرًا وظِبـاءَ.

---

(٤٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٤.
(٤٩) ينظر: التذييل والتكميل ٦٧/٦، و ٢٧١/٢.
(٥٠) البيت من الطويل، وهو ممّا وثّقه سيبويه قال: ((سمعناه ممّن يوثَقُ بعربيّته)) كتاب سيبويه١/ ٧١، وهو من شواهد: شرح كتاب
سيبويه للسيرافي ٣٥٢/١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٥٤/٢، وشرح المفصل ٣٣٨/٢، وشرح التسهيل ١/ ١٦٦.
(٥١) البيت من البسيط، وهو من شواهد: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٥٢/١، وشرح المفصل٣٣٨/٢، والتذييل والتكميل٢٨٢/٢.
(٥٢) البيت من الخفيف، منسوب إلى الأخطل، وليس في ديوانه المطبوع ، وهو من شواهد : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ٢٧٣/١،
وشرح المفصل ٣٣٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٤٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧١/١.

ثم نقل أبو حيان رأيًا لابن الطراوة(ت٥٢٨هـ) خالف فيه هذا القياس المشهور، واتّبع رأي الكوفيين في جواز إلغاء أفعال باب(ظنّ وأخواتها) إذا تقدّمت على المفعولين، فقاس عليها جواز إلغاء عمل الأدوات المذكورة، لأنّها فرعٌ في الإلغاء على(ظنّ وأخواتها)، فحمل حكم الفرع على الأصل[٥٣]، وبيّن حجج ابن الطراوة في مخالفته للقياس المشهور، وهي[٥٤].

١- أنّ السماع لم يرد بذكر ضمير الشأن مع هذه الأدوات مطلقًا، فلم يرد عنهم:(كان الأمرُ زيدٌ قائمٌ، ولا: إنّ الشأن زيدٌ ضاحكٌ)، وإنّما قدّروه ليثبتوا صحّة قياسهم، فإذ لم يرد به سماع قطُّ كانت دعواهم باطلة.

٢- أنّ النحويين يجعلون الجملة المفسِّرة لضمير الشأن خبرًا عن الناسخ، والخبر يجب أن يكون مجهولًا ، على حين أنها تُفسِّر الضمير المعلوم قبلها، فتكون معلومة من هذه الجهة، وفي ذلك تناقض ظاهر، إذ تكون مجهولة معلومة في المورد نفسه.

٣- أنّه على فرض تقدير ضمير الشأن في الجملة التي يكون الناسخ فيها حرفًا، فهو لا يصلح أن يكون معمولًا للناسخ، إذ هو عنده حرفٌ لا محلّ له من الإعراب كافٌّ للناسخ عن العمل، شأنه في ذلك شأن(ما) الزائدة الكافّة لـ(إنّ وأخواتها) عن العمل.

ثم نقل ردود الشلوبين(ت٦٤٥هـ) على حجج ابن الطراوة ، وهي[٥٥]:

١- أنه لم يثبت إلغاء فعل مع تقدّمه لا في باب (ظنّ وأخواتها) ، ولا في هذه الأدوات المذكورة، وإنما ألغيت (ظننت) متوسطة أو متأخرة على ضعف.

٢- أنّ النحويين حين قدّروا ضمير الشأن ، لم يقصدوا بذلك أنّه ضمير مذكور ثم حُذف ، ليصحّ اعتراضُ ابن الطراوة بأنّ هذا الضمير لم يُذكر ظاهرًا قطُّ ، وإنما هم يذكرون ذلك لتقريب معنى الجملة إلى أذهان الدارسين ، وقد فات هذا على ابن الطراوة، فحكم على ظاهر قولهم من دون فهمٍ وتدبُّر.

٣- أنّ التناقض الذي أورده ابن الطراوة على النحويين في عدّهم خبر الناسخ معلومًا مجهولًا في مورد واحد ، إنّما نشأ عن جهل منه بمرادهم، فقد قصدوا بالخبر المعلوم أنّه الخبر الذي((يُفهَم معناه؛ إذ لا يَخبِرُ أحدٌ عن معلومٍ بلفظةٍ أعجميةٍ لا يعقل معناها)) [٥٦]، فبكونه معلومًا من هذه الجهة صحّ أنّ يُفسِّر الخبرُ ضميرَ الشأن المعلوم. أمّا المجهول من الخبر عند النحويين فـ((نسبةُ الخبرِ إلى المُخبَر عنه))[٥٧].

(٥٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٧٢.
(٥٤) المصدر نفسه: ٢/ ٢٧١-٢٧٢.
(٥٥) المصدر نفسه: ٢/٢٧٢-٢٧٣.
(٥٦) المصدر نفسه: ٢/٢٧٣.
(٥٧) المصدر نفسه: ٢/٢٧٣.

٤-إنّ مخالفة ابن الطراوة لرأي المتقدمين من النحويين والمتأخرين ، ولاسيّما في عدِّ ضمير الشأن حرفًا كافًّا لا محلَّ له من الإعراب، تكفي لجعل رأيه خليقًا بالطرح والرفض، لأنّ الثابت أنّه ضمير، فإخراجُه((عما استقرَّ له من الاسمية فاسد، وإنما ادعينا في ما (إنّما) أنّها كافّةٌ، لثبوتِ حرفيتِها، ولم نجد بُدًّا من ذلك))[٥٨].

ثم انبرى أبو حيان لنقض ما ذكره الشلوبين في ردّه رأي ابن الطراوة ، فبيّن الآتي[٥٩]:

١ــ إنّ الهاء التي يقدرها النحويون ضمير شأن، قد وردت صورتُها حرفًا في نحو ما حكى سيبويه أن الهاء في (إياه) حرف جيء به للإشارة إلى الغائب، وأنّ الضمير هو(إيّا)[٦٠]، فيكون رأي ابن الطراوة في حرفيّة ضمير الشأن مقبولة.

٢- أنّ ادِّعاء عدم تقدّم ثبوت الحكم عند النحويين لا يُبطِلُ دعوى ابن الطراوة ، وممّا يعضد ذلك حكمهم على ضمير الفصل بأنه حرفٌ لا محلّ له من الإعراب، مع أنّ الثابت في الضمير أنْ يكون اسمًا له موضع من الإعراب، فيكون ادّعاءُ ابن الطراوة بحرفية ضمير الشأن قياسًا على ذلك ادّعاءً مقبولًا. ويكون ادّعاؤُه جوازَ إلغاء الأفعال(كانَ، وليسَ) إذا تقدمتا قياسًا لها على(ظنّ وأخواتها)، أكثرَ قبولًا، لأنّ ادّعاء عدم تقدّم ثبوت الحكم عند النحويين لم يَثبُتْ، ذلك أنّ الكوفيين قد قرّروا جواز إلغاء أفعال(ظنّ وأخواتها) وإن كانت متقدِّمة.

٣- أنّ الجملة التي تُفسِّر ضمير الشأن يجب أن تكون قابلة للتأويل بالمصدر، ليكون حكمها حكم المفرد، فيصحّ تفسيرُ ضميرِ الشأن، وهو اسم مفرد، بها، وجملة التفسير في نحو:(كان زيدٌ قائم، و إنّ زيدٌ قائم)، ليس فيها ما يسوّغ تقديرها بمصدر مفرد، وهو دليلٌ لابن الطراوة على صحّة ما ذهب إليه في جواز إلغاء هذه الأفعال متقدّمَةً.

ثم يُقرِّر أبو حيان بعد هذا العرض المفصَّل لمباني المسألة وأدلتها بأنّ((القياس يقتضي أن تُحمَلَ (كان، وليس، وإنّ) مَحملَ(ظننتُ)، فتكونَ مُلغاةً))[٦١].

وللباحثينِ أن يقولا الآتي:

١- إنّه قد ثبت عن أبي حيان أنّه لا يُجيز إلغاء أفعال باب(ظنّ وأخواتها) إنْ تقدّمت على المعمولين، وفاقًا للبصريين وخلافًا للكوفيين، على التأويلين اللذين فُصِّلا في المسألة التي سبقت إذ يقول: ((وإنّما كان هذانِ التأويلانِ أولى من تأويل الإلغاء في إبطال العمل لـ(ظنّ)، وهي متقدِّمةٌ، وفي هذين إبقاؤُها عاملةً، إمّا في اللفظ إذا أضمرتَ ضميرَ الأمر، وإمّا في المعنى إذا علّقتَ)[٦٢]، ويتّضحُ في النصِّ أنّه يقرُّ بتأويل القائلين بتقدير ضمير الشأن الذي يسميه في نصِّه بضمير الأمر، وما يترتّب عليه من وجوب إعمال الفعل متقدِّمًا في لفظ المفعولين ، غير أنّنا نجد في تأييده رأي ابن الطراوة في جواز إلغاء الفعل المتقدِّم

(٥٨) التذييل والتكميل: ٢٧٢/٢.
(٥٩) ينظر: المصدر نفسه ٢٧٣/٢- ٢٧٤.
(٦٠) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٦١.
(٦١) التذييل والتكميل: ٢٧٢/٢.
(٦٢) التذييل والتكميل: ٦٨/٦.

وتحكيم موجب اقتضاء قياس(كان وليس، وإنّ) على(ظنّ وأخواتها) ما يناقض رأيه الذي يؤيّد فيه القياس المشهور بوجوب إعمال الأفعال المتقدِّمة.

وقد استغرب ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) من تأييد أبي حيان لرأي ابن الطراوة في منع تقدير ضمير الشأن مع هذه الأفعال بحجة أنه ليس اسمًا، وإنّما هو حرفٌ لا محلّ له من الإعراب ، وأنّ أبا حيان قد تشاغل بهذا الرأي فطوّل في شرحه، قال:((وزعم ابن الطراوة أنّه حرفٌ، وأنكرَ كونَه اسمًا، وفي كلام الشيخ جنوحٌ إلى مذهبه، وليس هذا ممّا يتشاغلُ به))[٦٣].

٢ـ أنّ رأي ابن الطراوة في جواز إلغاء (إنّ) المشبّهة بالفعل قد يُقبل، ذلك أنّها حرف لا محلّ له من الإعراب ، وأنّ الجملة بعد إلغائه لا يتغيّر وصفها، فهي جملة اسمية على كلِّ حال، فضلًا عن أنّ لهذا الحكم ما يشابهه عند إلغاء عمل (إنّ) المكسورة إذا خُفِّفت، وإلغاء عمل(أنّ) وتقدير اسمها بضمير شأن محذوف عند تخفيفها . أمّا إلغاء عمل (ظنّ وأخواتها) إذا تقدّمت ، فحكمٌ غيرُ مقبول ، فقد سبق القولُ بأنّ هذه الأفعال قد تقدّمت لقصدٍ لا يتضح إلا بتقديمها على المعمولين وإعماله فيهما، ذلك أن المتكلِّم قد بنى كلامه على إخبار المخاطب بما عنده في ذلك الخبر، من علمٍ أو ظنٍّ، لذا لا بدّ هنا من الإعمال، إذ قصدُ الكلام مبنيٌّ على صدارة الفعل وتأخُّر المفعولين[٦٤]، فضلًا عن أنّ إلغاء هذه الأفعال سيحول وصف الجملة من الفعلية إلى الاسمية ، ذلك أن المُلغى لا يُعتدُّ به في الإعراب ، فهو في حكم الزيادة، تقدّم أو تأخّر، وفي هذا خرقٌ جليّ لما استقرّ في المنظومة النحوية من التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في الإعراب والمعنى.

ــ وقوع الفعل المضارع المنفي بـ(ما) حالًا.

تقع الجملة في العربية حالًا، وما يعنينا منها الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع منفي بــ(ما) نحو: جاء زيد ما يضحك، كما أنّها تقع خبرًا نحو: زيد ما يضحك، ونعتًا نحو: جاء رجل ما يضحك.

وقد جعل النحويون هذه الأبواب النحوية الثلاثة من باب واحد؛ لأنّها في الأصل وصف، إذ تدل على هيأة، نحو: جئت ماشيًا، وزيد متكئ، ومررت برجل راكب، وأنّ لها أحكامًا تشترك فيها هنّ فيها سواء[٦٥].

---

(٦٣) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٥٧/١.

(٦٤) ينظر: كتاب سيبويه ٥٦/١، ١٢٠، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٦٨/٢- ٤٦٩.

(٦٥) ينظر: شرح التسهيل للناظم ٣٢١/٢، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٢٤٣/٥، والمقاصد الشافية
في شرح الخلاصة الكافية ٤١٧/٣.

وليس ثمة خلاف بين النحويين في وقوع الفعل المضارع المنفي بـ(ما) حالًا، فقد ذكروا نفيه بـ(ما) ولم نجد أحدًا منهم قد اعترض أو ضعّف أو ردّ ، قال المراديّ(ت٧٤٩هـ):((وإنْ كان النافي غير "لا" جاءت الأوجه الثلاثة، والمسموع من ذلك:(لم ولمّا وما), والقياس يقتضي إلحاق (إنْ) بـ(ما)))[٦٦]، وجاء في(شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد):((ويدخل تحت الفعلية المصدرة بمضارع مثبت عار من " قد" أو مقرونا بها، أو بمنفي بـ(لا) أو بـ(ما) أو بـ(لم) أو بـ(لمّا) أو بـ(إنْ)))[٦٧].

بيد أنّ ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) — نقلًا عن أبي حيان — يرى أنّ وقوع الفعل المضارع المنفي بـ(ما) حالًا قليل جدًا في العربية، لكنّه لم يبيّن العلة التي استند إليها في حكمه هذا[٦٨].

والقياس النحوي عند أبي حيان يوجب ألّا يكون قليلًا جدًا، قال:((والقياس يقتضي ألّا يكون قليلًا جدًا كما زعم ابن عصفور، لأنّ (ما) نفي للحال، فكما أنّ المضارع المثبت يقع حالًا كثيرًا، فكذلك ينبغي أنْ يكون ما نفي بـ(ما)))[٦٩]، وقد استدل أبو حيان على ما ذهب إليه بما يأتي:

١ــ إنّ النحويين ذكروا وقوع الفعل المضارع المنفي بـ(ما) و(لا) حالًا، ولم يقل أحد منهم إنّ نفيه بـ(ما) قليل[٧٠].

٢ــ إنّ (ما) نفي للحال، فكما أنّ المضارع المثبت يقع حالًا كثيرًا، نحو قولنا: جاء زيد يضحك، فكذلك يجب أنْ يكون ما نفي بـ(ما)، فلا منع من وقوعه منفيًا بـها نحو: جاء زيد ما يضحك[٧١].

والباحثان لا يركنان إلى ما ذهب إليه ابن عصفور، ويؤيدان ما اقتضاه القياس النحوي الذي أوجبه أبو حيان، ويستدلانِ على ذلك بما يأتي:

١ــ إنّ المضارع المنفي بـ(ما) قد وقع خبرًا للمبتدأ، نحو: زيد ما يضحك، وقد ذكرنا سابقًا أنّ الخبر والحال من باب واحد، فالقياس يقتضي جواز وقوعه حالًا، نحو قول امرئ القيس[٧٢]:

ظَلِلْتُ رِدَائِـيَ فَـوْقَ رَأْسِيَ قَاعِدَا أَعُدّ الحَصَى مَـا تَنقَضِي عَبَرَاتِـي.

قياسًا على وقوعه خبرًا في قول الشاعر[٧٣]:

نَـصَـفَ النَّـهارَ المَـاءُ غَـامِـرُهُ وَرَفِـيـقُــهُ بـالـغَـيْـبِ مـا يَــدْرِي.

٢ــ إنّ النحويين أجازوا وقوع المضارع المنفي بـ(لا) حالًا، وهو بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه(غير)، نحو قوله تعالى:﴿مَا لَكُمْ لاَ تَنَاصَرُونَ﴾[الصافات:٢٥]، ومعناه: غير متناصرين، وقوله تعالى:﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ﴾[المائدة:٨٤]، ومعناه غير مؤمنين[٧٤]، فلا نرى مانعًا إذا قلنا: جاء زيد ما يضحك، والتقدير: جاء زيد غير ضاحك.

---

(٦٦) توضيح المقاصد: ٧٢١/٢.
(٦٧) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٣٣٠/٥.
(٦٨) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٥/٩.
(٦٩) المصدر نفسه: ١٨٥/٩.
(٧٠) المصدر نفسه: ١٨٥/٩.
(٧١) ينظر: المصدر نفسه ١٨٥/٩.
(٧٢) البيت من الطويل، ديوانه: ٧٨.
(٧٣) البيت من الكامل، غير منسوب، وهو من شواهد: شرح المفصل ٢٤/٢، والتذييل والتكميل ١٧٧/٩، وشرح الأشموني٤٢/٢.
(٧٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٦٣/٢، وشرح ابن الناظم٢٤٦، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد١٨٩/١.

٣ــ إنّ(لا) لنفي المضارع في الحال والاستقبال عند الاطلاق، وإذا ما أرادوا تخليصه لأحدهما أدخلوا قرينة تدلّ عليه كالسين وسوف وغدًا والآن، و(ما) لنفيه في الحال، قال سيبويه:((وأما (ما) فهي نفيٌ لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل.(....) وتكون (لا) نفيًا لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل))[٧٥]، وقال ابن يعيش:((فأمّا (ما) فإنّها تنفي ما في الحال، فإذا قيل: (هو يفعل) وتريد الحال، فجوابُه ونفيُه (ما يفعل)))[٧٦]، فإذا جاز وقوع المضارع المنفي بـ(لا) حالًا وهو يصلح للحال والاستقبال فمن باب أولى وقوع المضارع المنفي بـ(ما) حالًا لتخصصها بنفي الحال.

٤ــ إنّ المسموع من الكلام العربي الفصيح يردّ على ما ذهب إليه ابن عصفور، ويؤيّد ما اقتضاه القياس النحوي عند أبي حيان، نحو قول امرئ القيس المتقدم ذكره، وقول عنترة[٧٧]:

كَأَنَّهَا يَـوْمَ صَـدَّتْ مَـا تُكَلِّمُنَا ظَبْيٌ بِعُسْفانَ سَاجِي الْطَّرْفِ مَطْرُوفُ.

وقول الآخر[٧٨]:

عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو، وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَـمَـا لَـكَ بَـعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُـتَـيَّـمَا.

٥ــ إنّ ابن عصفور لم يستند فيما ذهب إليه إلى دليل، وأمّا أبو حيان فقد استند إلى ما يقتضيه القياس النحوي، يعضّده المسموع من الكلام العربي الفصيح، ولا شكّ في أنّ الأخذ بما يستند إلى دليل هو الأحق بالقبول مما لا دليل له.

---

(٧٥) كتاب سيبويه: ٢٢٢/٤.

(٧٦) شرح المفصل: ٣١/٥.

(٧٧) البيت من البسيط ، ديوانه: ٤٠.

(٧٨) البيت من الطويل، غير منسوب، وهو من شواهد: أوضح المسالك ٢٩٠/٢، وشرح التصريح ٦١٢/١، وحاشية الصبان ٢٨١/٢.

المطلب الثالث: مسائل اقتضاء القياس النحويّ في الحروف.

ـ نون الوقاية مع الفعل الجامد.

نطق العرب الخلص على سجيتهم وطباعهم، وعرفوا مواقع كلامهم، وقامت في عقولهم علله وإنْ لم ينقل ذلك عنهم؛ لأنّ العربية كانت تجري في عروقهم، بيد أنّ علماء العربية هم الذين وضعوا العلل وصنفوها بناءً على المسموع من كلام هؤلاء العرب، ومن هذه العلل علة الثقل، فقد عني بها النحويون واعتمدوها واتخذوها وسيلة من وسائل التعليل لكثير من المسائل النحوية، ومن مظاهرها أنّهم منعوا الفعل من الكسر، وحجتهم في ذلك أنّ الفعل ثقيل؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولافتقاره إلى لوازم كالفاعل والمفعول وغير ذلك، فلمّا ثقل مُنع الكسر؛ لأنّ الكسرة حركة ثقيلة، فلم يجمعوا ثقلًا على ثقله، وقد كان هؤلاء العرب يميلون إلى السهولة في النطق والابتعاد عمّا يستثقل على ألسنتهم؛ اقتصادًا في المجهود العضلي.

وبناء على ذلك قرّر النحويون وجوب دخول نون زائدة مكسورة على الفعل إذا ما اتصل بياء المتكلم، تسمى نون الوقاية أو العماد، يعمّد بها هذا الضمير إذا نصب بفعل، وإنّما سمّيت نون الوقاية؛ لتقي الفعل وتحميه من الكسر كما يرى جمهور النحويين(٧٩).

أمّا ابن مالك فيرى أنّها إنّما سميت بذلك؛ لا لأنّها تقي الفعل من الكسر، وإنّما لتقي اللبس في الأمر نحو: أكرِمْني، فلولاها لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث نحو: أكرمِي، ثم حُمل الفعلان الماضي والمضارع على فعل الأمر، وكذلك حمل عليها بعض الحروف، وتسمى أيضًا ياء النفس(٨٠)، قال في ألفيته(٨١):

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ.

إذًا فإنّ دخول نون الوقاية على الفعل إذا ما أسند إلى ياء المتكلم لا بد منها ولا يجوز حذفها مع جميع الأفعال قياسًا مطردًا؛ كراهية دخول الكسرة عليها، سواء أكان الفعل ماضيًا نحو قوله تعالى: ﴿يَاأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ﴾[مريم:٤٣]، أم مضارعًا نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[آل عمران:٤٧]، أم أمرًا نحو قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[مريم:٤٦]، وسواء أكان الفعل متصرفًا كما في الآيات الكريمات أم جامدًا كما في قول الشاعر(٨٢):

وَلِي نَـفْسٌ أَقُـولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَـعَلِّـي أَوْ عَسَـانِـي.

وقول الشاعر(٨٣):

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيْمِيَ مُوْلَعُ.

---

(٧٩) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٠١/٢، والجنى الداني ١٥٠، ومغني اللبيب ٤٥٠.
(٨٠) ينظر: شرح التسهيل ١٣٥/١.
(٨١) ألفية ابن مالك: ١٣.
(٨٢) البيت من الوافر، غير منسوب، وهو من شواهد: المقتضب ٧٢/٣، والمفصل في صنعة الإعراب ١٧٦، والجنى الداني ٤٦٦.
(٨٣) البيت من الطويل، غير منسوب، وهو من شواهد: المقاصد النحوية ٣٣١/١، وشرح الأشموني٥٢٤/١، وشرح التصريح ١١٥/١.

بيد أنّ بعض العلماء جوّزوا حذفها مع الفعل الجامد(ليس)، وحجتهم في ذلك أنّها شبيهة بالحرف لعدم تصرفها، قال الصبان(ت١٢٠٦هـ):((وإنما جاز حذف النون فيها لأنها لا تتصرف فأشبهت الحروف))[٨٤]، وأيّدوا رأيهم هذا بقول رؤبة[٨٥]:

عَـدَدْتُ قَـوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَـبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي.

لكنّ أبا حيان احتكم إلى أحد ركني العربية المكينين وهو القياس النحوي، بأنّه يوجب عدم الجواز في حذف نون الوقاية من(ليس)، قياسًا على(عسى) وهو فعل جامد، فقال:((أمّا "ليس" فالقياس يقتضي ثبات النون كما ثبتت في عساني، وقال بعض العرب: عليه رجلا ليسني))[٨٦].

ويرى الباحثان أنّ اقتضاء القياس الذي ركن إليه أبو حيان هو الرأي الراجح؛ لوجود الحكم والعلة المناسبة في جميع الأفعال المتصرفة والجامدة، وأمّا الرأي القائل بجواز حذفها فهو مردود من وجوه، **الأول:** أنّ إمام النحاة سيبويه ذكر أنّ العرب تقول ليسني، قال:((وحدَّثني من سمعه أنّ بعضهم قال: عليه رجلًا لَيْسَنِى))[٨٧]، وقال في موضع آخر:((وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون: ليسني))[٨٨]، ولا شك في أنّ العربية أخذت من أفواه أهلها العرب الخلص الأقحاح عن طريق السماع وهو ركن العربية المكين، وهذا المسموع عن إمام العربية ممّا يُعضّد به اقتضاء القياس الذي أوجبه أبو حيان **والثاني:** أنّ ما احتجوا به هو شاهد يتيم وهو بيت رؤبة ولم يذكروا ذلك في غيره، فضلًا عن أنّه شعر، والشعر مقيّد بالأحكام الشعرية، ويخضع للضرورة، قال الأزهريّ (ت٩٠٥هـ):((وأمّا تجويز بعضهم "ليس" بحذف نون الوقاية من (ليسي) لجموده، فلا يعوّل عليه، وأمّا قوله وهو رؤبة بغير نون؛ فضرورة))[٨٩]، **والثالث:** أنّ صيغة(ليسني) تتكون من ثلاثة مقاطع صوتية هي طويل مغلق، وقصير، وطويل مفتوح، وأمّا صيغة (ليسي) فتتكون من مقطعين هما طويل مغلق وطويل مفتوح، والحالة الأولى هي الأكثر شيوعًا من الثانية، لذلك كثر استعمالها فحكم النحويون عليها وعلى نظائرها بوجوب إثبات نون الوقاية فيها[٩٠].

نخلص من ذلك كلّه إلى أنّ أبا حيّان التزم بما أوجبه القياس النحوي في عدم جواز حذف نون الوقاية من الفعل(ليس) قياسًا مطردًا على نظائره من الأفعال الجامدة وغيرها، ولم يكتف بذلك وإنّما عضّد رأيه بالسماع، فاحتج بما سُمع من بعض العرب الخلص الأقحاح.

ــ دخول (ما) الزائدة الكافة على(إنّ وأخواتها).

الثابت عند النحويين أنّ (ما) الزائدة الكافة إذا دخلت على الأحرف المشبّهة بالفعل، كفّتها عن العمل في الجملة الاسمية، نحو:(إنّما زيدٌ قادمٌ)، و(ولعلّما الغائبُ يعودُ)، و(كأنّما زيدٌ أسدٌ) ، وعلّل ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) هذا الحكم بقوله في(ما):((تقول:(إنّما زيدًا منطلقٌ)، وتدخلُ على (إنّ) كافّة للعمل، فتُبنى معها بناءً، فيبطلُ شبهُها بالفعل، فتقول:(إنّما زيدٌ منطلقٌ) فـ(إنّما)ههنا بمنزلة فِعلٍ مُلغى))[٩١]، ثم إنّ(ما) تُهيّئُ هذه الحروف للدخول على الأفعال، فيزولُ بذلك اختصاصُها

(٨٤) حاشية الصبان: ١/ ١٨٠.
(٨٥) البيت من الرجز، ديوانه: ١٧٥.
(٨٦) التذييل والتكميل: ١٨٥/٢.
(٨٧) كتاب سيبويه: ٢٥٠/١.
(٨٨) المصدر نفسه: ٣٥٩/٢.
(٨٩) شرح التصريح: ١١٦/١.
(٩٠) ينظر: أحكام نون الوقاية التركيبية من منظور علم الأصوات(بحث): ٢٩.
(٩١) الأصول في النحو: ٢٣٢/١.

بالعمل في الجملة الاسمية، نحو:(إنّما يُفلحُ المؤمنُ)، و(لعلّما يرحمُنا اللهُ)، و(لكنّما يفوزُ المخلصُ)، إلّا(ليتَ) فإنّ لها حكمًا غيرَ ما ذُكر في هذه الحروف، إذ يجوز إعمالها وإهمالها مع دخول(ما) الزائدة الكافة ، فنقول:(ليتَما زيدًا قادمٌ ، وليتَما زيدٌ قادمٌ)، وعلّةُ ذلك أنّ(ما) لم تُغيّر اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية حصرًا، إذ لم تولِها العربُ الفعل قطُّ ، لذا بقي لها ما كان من العمل ، وهو الأصل فيها؛ لقوّة اختصاصها وشبهها بالأفعال، وجاز إلغاؤها، حملًا لها على أخواتها عند دخول(ما) عليها[٩٢].

ونقل أبو حيان عن أبي القاسم الزجاجي(ت٣٤٧هـ) قوله:((من العرب مَن يقولُ:(إنّما زيدًا قائمٌ), و(لعلَّما بكرًا قائمٌ) , فيُلغي (ما) , وينصب بـ(إنّ) , وكذلك سائرُ أخواتِها))[٩٣].

ويُفهَم من نصّ الزجاجي أنّ السماع قد ورد بإعمال(إنّما) و(لعلّما) في نصب الاسم ورفع الخبر، وقد استند الزجاجي في ذلك إلى رواية الكسائي والأخفش(إنّما زيدًا قائمٌ)، فأعمل(إنّ) مع زيادة (ما)[٩٤]، ثم إنّ الزجاجي قد طرد الباب على وتيرة واحدة ، فقاس هذا الحكم على سائر أخوات(إنّ)، وإنْ كان قد رُوي في (إنّما) فحسب.

وقد استعمل أبو حيان اقتضاء القياس لتعليل الرأي الذي نقله عن الزجاجي، فقال:((وينبغي أنْ يُحمَلَ قولُه ذلك على أنّه لما اقتضى القياسُ عنده ذلك نسبَه إلى العرب؛ ألا ترى أنّه يجوزُ لك أنْ تقولَ:(العربُ ترفعُ كلَّ فاعلٍ) وإنْ كُنتَ إنّما سمعتَ الرفعَ في بعضِ الفاعِلينَ, لمّا اقتضى القياسُ عندك ذلك))[٩٥].

ويتضح من النصّ أنّ الزجاجي قد قاس حكم(لعلّما) على(إنّما) بادّعائه السماع فيهما حين قال:(من العرب مَن يقولُ: إنّما زيدًا قائمٌ, و: لعلَّما بكرًا قائمٌ)، وإنّما جاز إعمال(إنّما) لأن (ما) الداخلة عليها يجوز أن تكون زائدة للتوكيد فحسب ، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، فلا يبطل عملها.

وقد قاس أبو حيان إعمال(لعلّما) على (ليتما) ، وبيّن أنّ العلّةَ الجامعةَ لهذا القياس اشتراكُهما في تغيير معنى الجملة الاسمية[٩٦]، لأنّه يستحيلُ الكلامُ في(ليتما) إلى تمنٍّ، وفي (لعلّما) إلى ترجٍّ[٩٧]، فصار الكلامُ معهما غيرَ خبرٍ[٩٨]، ويعضدُ هذا الاشتراكُ في القياس بين الأداتين أنّ معناهما متقاربٌ، حتى إنّ(ليتَ) قد ضُمِّنت معنى(لعلّ) في بعض الاستعمالات[٩٩].

---

(٩٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٣٨، والأصول في النحو ٢٣٢/١-٢٣٣، وشرح جمل الزجاجي ٤٣٤/١، والتذييل والتكميل ١٤٩/٥.
(٩٣) التذييل والتكميل: ١٤٩/٥، وقول الزجاجي في كتابه الجمل : ٣٠٤.
(٩٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٨/٢، واللمحة في شرح الملحة ٥٦٥/٢.
(٩٥) التذييل والتكميل: ١٤٩/٥ ــ ١٥٠.
(٩٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٠/٥، وهمع الهوامع ٥٢١/١.
(٩٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٢٤٠
(٩٨) ينظر: شرح التصريح ٣١٩/١.
(٩٩) ينظر: معاني القرآن ، للفراء ٣/ ٩، وشرح التصريح ١/ ٣١٩.

وزاد أبو حيان(لكنّما) على هذين الحرفين قياسًا، لاشتراكها معهما في تغيير معنى الجملة الاسمية، بخلاف الأحرف الثلاثة الأُخَر، قال:((لما جازَ الوجهانِ في (ليتما), وهي مغيِّرة معنى الجملة, جازَ ذلك في (لعلَّما) و (كأنّما)، لاشتراكِهما معها في تغيير معنى جملة الابتداء, بخلاف (إنّما) و (أنّما) و(لكنّما), فإنّهن لا يُغيِّرنَ معنى الابتداء, فلم يُقَسْنَ على (ليت)))[١٠٠]، ثم إنّه استعمل مقتضى القياس ليعلِّل ما نقله عن الزجاجي في قوله:(وكذلك سائرُ أخواتِها)، أيْ: جوازُ الإعمال والإهمال في هذه الأدوات جميعًا، وإنْ لم يرد بها سماعٌ ، وشَبَّهَ ما قاله الزجاجي بقول أحدهم:(العربُ ترفعُ كلَّ فاعلٍ) وإنْ لم يَسمعِ الرفعَ إلّا في بعض جمل الفاعل, لمّا اقتضى القياسُ عنده ذلك .

وللباحثين أنْ يفاتشا ما ذُكر في المسألة، فيبينا الآتي:

١ــ إنّ الرأي الذي نقله أبو حيان عن الزجاجي في اطّراد قياس إعمال هذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) الزائدة الكافة قد نُسب إلى ابن السراج قبل الزجاجي[١٠١]، وقد صرّح بذلك أبو حيان نفسه [١٠٢].

٢- إن مقتضى القياس الذي استعمله أبو حيان في تعليل قول الزجاجي، كان قد نقله بنصِّه عن ابن عصفور، الذي قال بعد نقله رأي الزجاجي:((والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبَه إلى العرب، ألا ترى أنّه يجوزُ لك أن تقولَ: العربُ ترفعُ كل فاعلٍ، وإن كنتَ إنّما سَمِعتَ الرفع في بعض الفاعلين، لمّا اقتضى القياسُ عندك ذلك))[١٠٣].

٣- إنّ مقتضى القياس المذكور غيرُ مقبول، لأنّه يؤدي إلى إقرار أحكامٍ بلا سماع ، وفي ذلك فتحُ بابِ اجتهادٍ بلا مستندٍ، وفوضى إقرارِ إحكامٍ بلا استنادٍ إلى أصلِ اللغةِ المكين، وهو السماع الفصيح، حتى وصف ابن الصائغ ذلك الاقتضاء بالغرابة [١٠٤]، وابن عقيل(ت٧٦٩هـ) بالشذوذ[١٠٥]، والشاطبي بالضعف[١٠٦]، وفنّده الدماميني (ت٨٢٧هـ) بقوله:((قال الشارح: وينبغي أن يُحمَل كلامُه على أنّه لمّا اقتضى القياسُ عنده ذلك نسبَه إلى العرب قلتُ: هذا تأويلٌ مُتعسِّفٌ يفضي إلى عدم الثقة بما يَنقِلُ هذا الإمامُ عن العرب))[١٠٧].

---

(١٠٠) التذييل والتكميل: ١٥٢/٥.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٥٢/٥، وهمع الهوامع ٥٢٠/١.

(١٠٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٥١/٥.

(١٠٣) شرح جمل الزجاجي: ٤٣٤/١.

(١٠٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٥٦٥/٢.

(١٠٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٧٥/١.

(١٠٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢٦١/٢.

(١٠٧) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٦٨/٤.

نتائج البحث

بعد إتمام هذا البحث بفضل الله تعالى والاستعانة به آن للباحثين أنْ يسجلا أهم النتائج التي توصلا إليها وهي:

❁ أوجب أبو حيّان اقتضاء قياس النقيض في مسألة خبر(لا) النافية للجنس، وحكم به على وجوب إعمالها عمل (إنّ) المشبّهة بالفعل، ورجّحه على قياس الشبه الذي قال به ضياء الدين بن العِلج.

❁ كشف البحث عن أنّ أبا حيّان له ما يعضّده من سماع موثوق عن إمام العربية وغيره، حينما استعمل اقتضاء القياس النحوي الذي يوجب عدم جواز حذف نون الوقاية من الفعل(ليس).

❁ يستعين أبو حيان باقتضاء القياس لترجيح رأي إحدى المدرستين، ويستنبط الأدلة لتدعيم ذلك الرأي، وتضعيف الرأي الآخر، وقد تجلى ذلك في ترجيحه رأي البصريين في منع إلغاء عمل أفعال(ظنّ وأخواتها) في المفعولين إنْ كان الفعل متقدّمًا، وتضعيف حجج الكوفيين لجواز ذلك، وبيان أدلّته لما رجّح وضعّف.

❁ ثبت بالبحث أنّ أبا حيان لم يكن دقيقًا في نقل آراء بعض العلماء في مسألة اقتضاء قياس إعمال(لعلّما) على(ليتما)، إذ تبيّن أنّ الرأي الذي نقله عن الزجاجي في اطّراد قياس إعمال هذه الحروف إذا دخلت عليها(ما) الزائدة الكافة، قد نُسب إلى ابن السراج قبل الزجاجيّ، وأنّ مقتضى القياس الذي استعمله أبو حيان في تعليل قول الزجاجي كان قد نقله بنصّه عن ابن عصفور.

❁ كان للباحثين وقفات علمية ومفاتشة لما ذُكر من آراء في مسائل اقتضاء القياس التي دُرست في البحث، إذ وافق الباحثان رأي أبي حيان في بعض المواضع وخالفاه في مواضع أُخر، ذلك بعد استيضاح مباني كلّ رأي من آراء النحويين في المسألة، ومعالجة اقتضاء القياس الذي أُقرّ بموجبه حكمها.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

أولاً: الكتب المطبوعة.

ـ أ ـ

ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبــو حيّان الأندلسي (محمد بـن يـوسف ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبــة الخانجي، ط١ ، القاهرة ١٩٩٨م.

الأصول في النحو: ابن السراج (محمد بن سهل النحوي البغـدادي ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، بيروت ١٩٩٩م.

ألفية ابن مالك: ابن مالك (محمد بن عبد الله جمال الديـن الطائيّ ت٦٧٢هـ)، مراجعة وتنسيق د. هشام محمد طاهر، ط١، دار التعاون، مصر ، ٢٠٢١م .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام (جمال الدين بـن يـوسف الأنصاري ت٧٦١هـ) تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د . ت).

إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي (أبو علي الحسن بن عبد الله ت: ق ٦هـ) دراسة وتحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.

الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ(الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، كلية الآداب – جامعة الرياض، ١٩٦٩ م.

ـ ب ـ

البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع(عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيليّ ت٦٨٨هـ)، تحقيق د. عيّاد بن عيد الثبيتيّ،، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت ، ١٩٨٦م.

البسيط في النحو: ابن العلج (ضياء الدين بن علي الأشبيلي من علماء القرن التاسع الهجريّ)، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبيّ، ، ط١ ،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات ،السعودية٢٠٢١م.

ـ ت ـ

تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزبيديّ (محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: لجنة من الاساتذة، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥ـ ٢٠٠١م .

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

📖 **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:** ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف الإنصاريّ ت٧٦١هـ)، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،١٩٨٦م.

📖 **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** أبــو حيّان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١ ، دار القلم ، دمشق، ٢٠٠٥م.

📖 **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:** الدماميني (محمد بدر الدين بن أبي بكر ت٨٢٧ هـ) تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

📖 **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائـد:** ناظر الجيش(محمد بن يوسف بن أحمد ت٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيـــق د. علي محمد فاخر وآخرين ، ط١ ، دار السلام ، القاهرة ، ٢٠٠٧م .

📖 **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي(** بدر الدين الحسن بن قاسم ت٧٤٩هـ)، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠١١م .

– ج –

📖 **الجمل في النحو:** الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٣٧هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة ،. دار الأمل ، الأردن ١٩٨٤م.

📖 **الجنى الداني في حروف المعاني:** المرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط١، دار الكتـــب العلمية ، ط١ ، بيروت ،١٩٩٢م.

– ح –

📖 **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :** الصبّان (محمد بن عـلي ت١٢٠٦هـ) ، تحقيق محمود بن الجميل، ط١، مكتبـــة الصفا ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .

📖 **الحلل في شرح أبيات الجمل:** ابن السِّيد البَطَلْيَوسي(عبد الله بن محمد ت٥٢١هـ)، تحقيق د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، بيروت ، ٢٠٠٣م.

📖 **الحماسة البصرية:** أبو الحسن البصري (علي بن أبي الفرج بن الحسن ت٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد عالم الكتب ، بيروت(د.ت).

– د –

📖 **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب:** تحقيق د. نعمان محمد أمين، الطبعة الثالثة، دار المعارف(د . ت).

📖 **ديوان حاتم بن عبد الله الطائي:** تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط٢ ، ١٩٩٠م.

📖 **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت:** دراسة د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط١ ، بيروت ـ لبنان ١٩٩٣م.

📖 **ديوان عنترة بن شداد:** اعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، ط١ ، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤م.

ديوان رؤبة بن العجاج: اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بـــن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت(د . ت).

ديوان كعب بن زهير: تحقيق علي فاعور، ط١ ، دار الكتب العلمية، ، بيروت ، ١٩٩٧م.

ـ س ـ

سر صناعة الإعراب: ابـــن جنـــي (أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ)، تحـقيـــق د. حسن هنداوي، ط٢ ، دار القلم ، دمشق، ١٩٩٣م .

ـ ش ـ

شرح ابن عقيل: ابن عقيل(بهاء الدّين عبد الله بن عقيل ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم (بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م.

شرح أبيات سيبويه: السيرافي(يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت٣٨٥هـ)،تحقيق د. حمد علي الريح هاشم مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، ١٩٧٤م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني(نور الدين علي بن محمد بن عيست٩٠٠هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، ط٢ ، دار الكتب العلمية، بيروت ،٢٠١٠م.

شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة): ابن الوردي(عمر بن ظفر ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة د. عبد الله بن علي الشلال، ط١ ، مكتبة الرشد، الرياض ، السعودية ،٢٠٠٨م.

شرح التسهيل: ابن مالك (جمال الدين بن عبد الله ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد و د. محمد بدوي المختون، ط١ ، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٩٠م .

شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري(خالد بن عبد الله ت٩٠٥هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار التوقيفية للتراث، القاهرة ، (د. ت).

شرح جمل الزجاجي: ابـن عصفـور (علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلـيّ ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ط١ ، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٩٩م.

شرح الرضي على الكافية: رضـــي الديـن الاسترآبـــادي(محمد بن الحسن ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٩٩٦م .

شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ابـن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠٤م.

شرح الكافية الشافية : ابن مالك تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمـــون للتراث، دمشق، (د. ت).

شرح كتاب سيبويه: الرماني (عليّ بن عيسى ت٣٨٤هـ)، تحقيـق سيف بن عبد الرحمن ناصر، جامعة محمد بن سعود، السعودية ، ١٩٩٨م.

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م .

شرح المفصّل: ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت٦٤٣هـ)، تحقيق أحمد السيد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

شرح المقدّمة المحْسِبَة: ابن بابشاذ (طاهر أحمد ت٤٦٩هـ) ، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١ ، المطبعة العصرية ، الكويت، ١٩٧٧م.

ـ ص ـ

الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية): الجوهريّ (إسماعيل بن حمّاد ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤ ، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٧م.

ـ غ ـ

الغرة في شرح اللمع في النحو: ابن الدهان(سعيد بن المبارك ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق د. فريد عبد العزيز الزامل، ط١ ، دار التدمرية ، السعودية ، ٢٠١١م.

ـ ق ـ

القاموس المحيط: الفيروزآبادي(مجد الدين محمد بن يعقوب ت٨١٧هـ)، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.

ـ ك ـ

كتاب سيبويه: سيبويه (أبـو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ)، تحقيق عـبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

ـ ل ـ

لسان العرب: ابن منظور(محمد بن مكرّم بن علي ت٧١١هـ) ، ط٣، دار صادر ، بيروت، ١٤١٤هـ.

اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ (محمد بن حسن ت٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة، ٢٠٠٤م.

ـ م ـ

المساعد على تسهيل الفوائد: (عبد الله بن عبد الرحمن ت٧٦٩هـ) ، تحقيـق د. محمد كامل بركات ، ط١، جامعة أم القرى، دار الفكر– دمشق ، دار المدني– جدة ، ١٤٠٥ هـ

معاني القرآن: أبـو زكريا الفرّاء(يحيى بن زياد ت٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، ١٩٥٥م.

المعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري ،تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦ ، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

المفصّل في صنعة الإعراب: الزمخشري (محمود بن عمر ت٥٣٨هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١ ، بيروت ،١٩٩٩م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي (إبراهيم بن موسى ت٧٩٠هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٥م .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى): العيني (محمود بن أحمد ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق د. علي محمد فاخر ، ود. أحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام ، القاهرة ، ٢٠١٠ م

المقتضب: أبو العباس المبرّد(محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ) ، تحقيق د. عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .

ـ هـ ـ

همع الهوامع في جمع الجوامع: السيوطي(جلال الدين بن عبد الرحمن ت٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرّم ، والأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م .

ثانيا) الأبحاث.

أحكام نون الوقاية التركيبية من منظور علم الأصوات: (بحث منشور) د. علي إبراهيم محمد، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر، العدد الرابع والعشرون ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م.